

البرنامج النووي لكوريا الشمالية وانعكاساته على السياسة الخارجية

اليابانية

## Nuclear program of North Korea and its implications for Japanese Foreign Policy

م.د. اسماعيل ذياب خليل \*

جامعة ديالى - كلية القانون والعلوم السياسية

Lecturer Dr. Ismail Diab Khalil

Diyala University - College of Law and Political Science

ملخص:

لقد اضحت كوريا الشمالية من الدول النووية وما زالت مستمرة بتطوير سلاحها النووي للدفاع عن نظامها السياسي والاقتصادي، في بيئة إقليمية معقدة تتقاطع فيها المصالح الإقليمية والدولية، إلا أن ذلك شكل هاجساً أمنياً خطيراً على الأمن القومي لليابان. مما دفع الأخيرة نحو تبني سياسات ذات نطاقات متعددة كتعزيز تحالفاتها الامنية، ورفع مستوى تسليحها العسكري الدفاعي، وتبني الضغوط السياسية والاقتصادية، لمواجهة التهديدات التي يمثلها البرنامج النووي لكوريا الشمالية.

الكلمات المفتاحية: كوريا الشمالية، البرنامج النووي، الحرب النووية، اليابان، السياسة اليابانية.

**Abstract:**

North Korea has become a nuclear country and continues to develop its nuclear weapons to defend its political and economic system, in a complex regional environment in which regional and international interests intersect. However, this constituted a serious security concern for Japan's national security. This prompted the latter to adopt policies with multiple scopes, such as strengthening its security alliances, political and economic pressures, and defensive military armaments, to confront the threats posed by North Korea's nuclear program.

**Keywords:** North Korea, nuclear program, nuclear war, Japan, Japanese policy.

## مقدمة

تعد كوريا الشمالية من الدول الآسيوية التي تسعى إلى تطوير قدراتها العسكرية النووية للحفاظ على أمنها القومي، والدفاع عن نفسها وحماية مصالحها من التهديدات الخارجية، إلا أن استمرارها بتطوير سلاحها النووي شكل هاجساً أمنياً كبيراً لدى القوى الدولية وعلى رأسها اليابان التي تعد خصماً لكوريا الشمالية نظراً لاختلاف المصالح والأيديولوجية، وتتعرض اليابان باستمرار للتهديد والابتزاز من قبل كوريا الشمالية عبر لغة التصعيد وزيادة عدد التجارب النووية والصاروخية فضلاً عن قيامها بالعديد من

الخروقات التي تسهم بشكل أو آخر إلى زيادة التوتر الأمني في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، مما ينعكس سلباً على الأمن القومي لليابان. ورغم ذلك فإن اليابان تعاملت مع ملف التهديدات النووية لكوريا الشمالية وفق سياسة ضبط النفس، وسعت لتطويق تلك التهديدات وفق سياسة تعزيز التعاون الأمني المتعدد الاطراف من خلال إقامة مجموعة من التحالفات الأمنية الاقليمية والدولية، والعمل على زيادة العقوبات الاحادية ضد كوريا الشمالية، والالتزام بتنفيذ العقوبات الصادرة من مجلس الامن بحقها. كما سعت اليابان إلى تعزيز قدراتها الدفاعية للحفاظ على مصالحها ومكتسباتها الاقتصادية مع حرصها على اىصال رسالة مباشرة إلى جميع دول العالم لاسيما دول الجوار الجغرافي بأن تعزيز قدراتها العسكرية يأتي في اطار الدفاع عن أمنها وكيانها فقط، وليس لاغراض توسعية.

#### أهداف الدراسة:

تتحدد اهداف الدراسة في عدة أمور اهمها:

- ١- معرفة حقيقة واصرار كوريا الشمالية على تحدي المجتمع الدولي عبر الاستمرار بتطوير قدراتها النووية والصاروخية.
- ٢- معرفة كيفية تأثر السياسة الخارجية لليابان بالتهديدات والاستفزازات النووية لكوريا الشمالية وما اولوياتها الاقليمية والدولية في مواجهة ذلك.
- ٣- معرفة ابرز ادوات السياسة الخارجية لليابان في مواجهة تطورات البرنامج النووي لكوريا الشمالية، والتعرف على السيناريوهات المحتملة في التعاطي مع تلك التطورات.

اشكالية الدراسة:

تتعلق اشكالية الدراسة في معرفة مدى التهديد الذي يمثله البرنامج النووي لكوريا الشمالية بالنسبة لليابان ومدى انعكاس ذلك على سياستها الخارجية. وفي ضوء هذه الاشكالية تتفرع الاسئلة الفرعية التالية:

- ١- ما التحدي الذي تشكله كوريا الشمالية بسياستها وبرنامجها النووي غير السلمي بالنسبة للأمن القومي لليابان ومصالحها في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ؟
- ٢- ما موقف اليابان من تطورات البرنامج النووي لكوريا الشمالية وتهديداتها المتزايدة؟
- ٣- ما مستقبل توجهات السياسة الخارجية اليابانية آزاء حل ازمة البرنامج النووي لكوريا الشمالية؟ وما هي المتغيرات الاقليمية والدولية المؤثرة فيها؟

فرضية الدراسة:

تتعلق فرضية الدراسة من أن البرنامج النووي غير السلمي لكوريا الشمالية وتطوراتها المتلاحقة قد انعكس بشكل واضح على سلوك وتوجهات السياسة الخارجية اليابانية على المستويين الإقليمي والدولي لمواجهة مخاطره، مع سعيها اي (اليابان) لحل الازمة النووية مع كوريا الشمالية بالطرق السلمية دون اللجوء للخيار العسكري للحيلولة دون تصعيد الموقف بشكل يهدد أمن واستقرار المنطقة.

منهجية الدراسة:

لابد من الاشارة إلى أنه تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي في اعداد هذه الدراسة فضلاً عن المنهج الاستشراقي في بناء اهم المشاهد المستقبلية.

هيكلية الدراسة:

ولغرض الايفاء بمتطلبات الموضوع فقد قسمت هيكلية الدراسة إلى مبحثين اساسين فضلاً عن مقدمة وخاتمة وإنهاءً بالنتائج والتوصيات. وعلى النحو التالي:

المبحث الأول: تطور البرنامج النووي لكوريا الشمالية ودوافعه.

المبحث الثاني: انعكاسات البرنامج النووي الكوري الشمالي على السياسة الخارجية لليابان.

المبحث الثالث: مستقبل السياسة الخارجية اليابانية في ضل تحديات البرنامج النووي الكوري الشمالي.

## المبحث الاول

### تطور البرنامج النووي لكوريا الشمالية ودوافعه

لقد سعت كوريا الشمالية منذ استقلالها إلى تبني سياسة دفاعية واضحة نتيجة مخاطر البيئة الاقليمية المحيطة بها، ووفرت لذلك كافة التدابير والموارد البشرية والمالية وبشكل يكفل لها تحقيق الاهداف التي وضعت من اجلها<sup>(١)</sup> وانطلاقاً من ذلك اتجهت نحو بناء قدراتها العسكرية الصاروخية والنووية. ولم تثار أزمته النووية إلا عند انسحابها من معاهدة حظر الانتشار النووي عام ١٩٩٣، واعلانا عن تطوير برنامجها النووي الذي اعتمدت في ركائزه الأولى على الاتحاد السوفيتي السابق والصين، ويبدو أن كوريا الشمالية اندفعت نحو هذا المنحى والتصعيد، نتيجة اختفاء المظلة الامنية للاتحاد السوفيتي عنها بعد تفككه عام ١٩٩١، محاولةً في الاعتماد على الذات في الدفاع عن

النفس. إلا ان حيازة كوريا الشمالية للأسلحة النووية والصواريخ الباليستية واصرارها على تطوير ترسانتها العسكرية بات يشكل تهديداً لإمن الوجود العسكري الامريكى في إقليم شرق آسيا، ويزيد من قلق دول الإقليم، ولاسيما اليابان وكوريا الجنوبية التي تتقاطع معها في الإيديولوجية والمصالح، كما أنه يمثل تحدياً للمجتمع الدولي لما له من تداعيات خطيرة على السلم والأمن الدوليين (٢).

### المطلب الاول: تطور البرنامج النووي الكوري الشمالي

بدأت كوريا الشمالية برنامجها النووي بعد انتهاء الحرب بين شطري شبه الجزيرة الكورية وعلان الهدنة عام ١٩٥٣، إذ يوجد في كوريا الشمالية مناجم لإنتاج اليورانيوم تصل مخزوناتها إلى نحو ٤٠ مليون طن عالي الجودة، وفي منتصف الستينات قامت كوريا الشمالية بانشاء أول مفاعل أبحاث للطاقة النووية قرب العاصمة بيونج يونغ، وفي ١٩٧٤ عملت كوريا الشمالية على تطوير المفاعل النووي وبدأت التركيز على استكمال البرنامج الخاص باستخدامات الطاقة الذرية للأغراض العسكرية وبدعم من الصين والاتحاد السوفيتي السابق، ومع بداية الثمانينات بدأت بإجراء التجارب العلمية لإنتاج اليورانيوم المصنع، وفي عام ١٩٨٥ انضمت كوريا الشمالية رسمياً إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بعد ان أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن كوريا الشمالية استطاعت أن تبني مفاعلاً نووياً لإنتاج الوقود المخصب (٣).

ومنذ العام ١٩٨٥ بدأت كوريا الشمالية باستخدام تكتيك التهديد بالانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لمواجهة الضغوط السياسية والاقتصادية عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية، وقد شهد عام ١٩٩٣ تنفيذ

تهديدها، بعد طلب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش مواقعها المشتبه بها، الامر الذي دفع كوريا الشمالية بالاعلان عن مباشرتها بتطوير برنامجها النووي، وعزمها الانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. إلا أن الولايات المتحدة الامريكية نجحت خلال الولاية الرئاسية الأولى للرئيس الامريكي "بيل كلينتون" في التوصل إلى حل سلمي للازمة من خلال ما عرف بـ "اتفاق الاطار" الذي وقع في جنيف مع كوريا الشمالية في ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤، حيث وافقت بموجبه على الالتزام بمعاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية وتجميد برنامجها النووي، مقابل قيام الولايات المتحدة بتشكيل ائتلاف دولي مالي بالتعاون مع اليابان وكوريا الجنوبية، والذي سميّ بـ "منظمة تنمية طاقة شبه الجزيرة الكورية" مهمته توفير الأموال لتغطية احتياجات كوريا الشمالية للطاقة والمقدرة بـ (٥٠٠٠.٠٠٠) طن من زيت الوقود الثقيل سنوياً، لاغراض التدفئة وإنتاج الكهرباء، فضلاً عن اشتراط كوريا بالحصول على مزايا اقتصادية واطلاق ارصدها في الخارج، وعلى الرغم من التجاوب الذي وصف بالاجابي بين كل من الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، إلا أن الاخيرة فجرت مفاجئة في عام ٢٠٠٣ باعلانها الانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بعد قيام الرئيس الامريكي الاسبغ "جورج دبليو بوش" بوضع كوريا الشمالية على قائمة دول "محور الشر" إلى جانب العراق وايران، إذ ردت كوريا الشمالية بطرد المفتشين الدوليين وإزالة الاختتام على مفاعلاتها النووية والعودة إلى برنامجها النووي مجدداً بعد توقف دام لثمان سنوات (٤).

ورغم ذلك استمرت محاولات التسوية لحل أزمة الملف النووي، حيث ارسلت واشنطن مبعوثها الخاص "جيمس كليي" إلى بكين لغرض التفاوض مع بيونغ يانغ، وعُقدت عدة جولات من المحادثات السداسية (٥) بدأً من ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٣،

شاركت فيها كل من (الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية واليابان والصين وروسيا الاتحادية وكوريا الجنوبية) للاتفاق على حل للزمة حيث طالبت كوريا الشمالية باعتراف واشنطن بسيادتها وتوقيع معاهدة عدم اعتداء تتعهد بموجبها بعدم مهاجمتها، وعدم تهديد برامجها الاقتصادية والإنمائية، مقابل تفكيكها لبرنامجها النووي، وقد نتج عن تلك المحادثات إصدار "إعلان بكين" في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، تضمن عدداً من المبادئ الأساسية لتسوية الأزمة أهمها: موافقة كوريا الشمالية على إيقاف برنامجها النووي، والعودة إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، مقابل الاعتراف بحقها في امتلاك برنامج نووي للأغراض السلمية، وتعهد الدول المشاركة في المحادثات السادسة بالتزامهم بتقديم ضمانات أمنية واقتصادية لمساعدتها في عدد من المجالات، لاسيما مجال الطاقة والنفط وتزويدها بمفاعل يعمل بالماء الخفيف، والتعهد بتطبيع العلاقات معها، إلا أن المحادثات لم تحدد جدول زمني لتطبيق ما تم الاتفاق عليه من إجراءات (٦).

وهو ما دفع كوريا الشمالية بعد يومين من صدور الإعلان إلى رفضه معلنة أن "الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تجريدنا من السلاح النووي تحت مظلة المحادثات السادسة لتقوم بمهاجمنا فيما بعد بالسلاح النووي". وقد تعمقت تلك المخاوف أكثر نتيجة الخلاف حول تفسير وتأويل عبارة "الوقت المناسب"، التي وردت في إعلان بكين، وإصرار الولايات المتحدة على استمرار العقوبات المالية المفروضة على عدد من المؤسسات المالية الكورية الشمالية المتهمه بالقيام بأعمال مصرفية غير مشروعة، تشمل غسل الأموال وتزوير العملة الأمريكية. وقد نتج عن فشل المحادثات السادسة في التوصل إلى جدول زمني محدد لتنفيذ "إعلان بكين"، إلى إعلان كوريا الشمالية في ١٢ شباط/فبراير



٢٠٠٥، عن امتلاكها سلاحاً نووياً بالفعل، واستطاعت كوريا الشمالية أن تحقق قفزات نوعية في تطوير قدراتها النووية<sup>(٧)</sup>.

### التجارب النووية التي قامت بها كوريا الشمالية:

اجرت كوريا الشمالية ستة تجارب نووية بين عامي ٢٠٠٦-٢٠١٧ وهي على النحو التالي:

أولاً: التجربة النووية الأولى: اجرتها كوريا الشمالية في (٩ تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٠٦)، وهي اول تجربة نووية ناجحة تحت الارض احدثت قوة زلزالية بقوة (٤.٣)، اذانها المجتمع الدولي وفرض مجلس الأمن عقوبات ضد كوريا الشمالية طبقاً للقرار ١٧١٨ الصادر في ١٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦، واقتصرت العقوبات على جوانب اقتصادية وتجارية تتعلق بمنع بيع أو تسليم مواد وأجهزة تدخل في الصناعة النووية والصاروخية إلى كوريا الشمالية، وتجميد الأرصدة المالية والموارد الاقتصادية ذات الصلة ببرامج أسلحة الدمار الشامل الكورية<sup>(٨)</sup>.

ثانياً: التجربة النووية الثانية: اعلنت عنها كوريا الشمالية في (٢٥ مايو ٢٠٠٩)، وكانت تجربة نووية تحت الارض وصلت قوة الانفجار إلى بضع كيلوات وبقوة زلزالية بلغت (٤.٧) درجة، وقد سجل المراقبون الأمريكيون هزة ارضية بالقرب من موقع التجربة النووية تبلغ (٤.٥) درجة على مقياس ريختر، وذكرت مصادر عسكرية في كوريا الشمالية أن هذه التجربة كانت على مستوى جيد وعالي في محتوى قوتها الانفجارية والتكنولوجية وفي سيطرتها ونتائجها<sup>(٩)</sup>.

ثالثاً: التجربة النووية الثالثة: في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، اجرت كوريا الشمالية تجربتها النووية الثالثة، وكانت القوة التفجيرية لها تتراوح بين (٧٠٠ - ١٥٠٠) كغم، وان حجم درجة الزلزال الذي احدثه التفجير بلغ ما بين (١,٥ - ٥,٥) بحسب مقياس ريختر، مما اضطر مجلس الامن بفرض جزاءات دولية على كيانات وافراد من كوريا الشمالية<sup>(١٠)</sup>.

رابعاً: التجربة النووية الرابعة: وكانت التجربة الرابعة قد اجرتها كوريا الشمالية بتاريخ ٦ كانون الثاني عام ٢٠١٦، وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ اعلنت كوريا الشمالية أيضاً عن اجراء اول تجربة ناهجة لها لقنبلة هيدروجينية، الأمر الذي اسفر عن تصاعد التوتر في شبه الجزيرة الكورية وفرض مزيد من العقوبات الدولية على كوريا الشمالية<sup>(١١)</sup>.

خامساً: التجربة النووية الخامسة: اجرتها كوريا الشمالية بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٦، واسفرت عن قيام مجلس الأمن بفرض حظر على صادرات كوريا الشمالية من المعادن غير الحديدية (كالحاس والنيكل والفضة والزنك) وقيد أنشطة الدبلوماسيين والبعثات الدبلوماسية الكورية الشمالية وفق القرار (٢٣٢١) ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٦<sup>(١٢)</sup>.

سادساً: التجربة النووية السادسة: وكانت اخر تجربة نووية لها بتاريخ ٣ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٧، وكان من نتائجها صدور قرار مجلس الامن (٢٣٧٥) في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الذي قيّد واردات كوريا الشمالية من النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة، وشّدّد الحظر على كل صادراتها من المنسوجات وحظر اصدار تصاريح عمل لمواطنيين كوريين في دول اجنبية<sup>(١٣)</sup>.

## المطلب الثاني: دوافع كوريا الشمالية في تطوير قدراتها النووية

تتنوع الدوافع والاسباب التي دفعت كوريا الشمالية لامتلاك وتطوير القدرات النووية ما بين دوافع أمنية واقتصادية ومعنوية ورغم اختلاف طبيعة تلك الدوافع إلا إنها تتصف بالاهمية البالغة بالنسبة لكوريا الشمالية، وتتمثل فيما يلي:

## أولاً: الدافع الامني.

وهو الدافع الذي يشكل سبباً رئيساً لحصول كوريا الشمالية على السلاح النووي لاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة مطلع تسعينات القرن الماضي، إذ ادركت كوريا الشمالية انها فقد اهم الحلفاء الداعمين لها في مواجهة الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها اليابان وكوريا الجنوبية في شمال شرق آسيا، الامر الذي يحتم على كوريا الشمالية الاعتماد على ذاتها وحماية نفسها عن طريق حيازتها للسلاح النووي، وتعمقت تلك القناعة بعد أن وصف الرئيس الامريكى الاسبق "جورج بوش الابن" كوريا الشمالية ضمن "دول محور الشر" وقيامه باحتلال العراق عام ٢٠٠٣، بحجة حيازته لاسلحة الدمار الشامل، ومما زاد من المخاوف الامنية لكوريا الشمالية هو وجود حوالي (٣٧) الف جندي امريكى في اراضي كوريا الجنوبية ووجود ما يقارب (٥١) الف من الجنود الامريكان في اراضي اليابان<sup>(١٤)</sup>. وبالتالي فإن حيازة كوريا الشمالية للسلاح النووي سيوفر لها رادع ضد القوات الامريكية الموجودة في قواعدها في شمال شرق آسيا وينهي رغبة كل من اليابان وكوريا الجنوبية في المواجهة العسكرية.

## ثانياً: الدافع الاقتصادي

ادى التغيير في النظام الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي إلى حدوث انعكاسات سلبية على كوريا الشمالية من الناحيتين السياسية والاقتصادية تمثلت في تراجع المساعدات التي كانت تتلقاها من الاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية الأخرى كترويدها بالوقود مثلاً، فضلاً عن خسارتها لأسواق الدول الاشتراكية السابقة بعد انهيار الانظمة الشيوعية فيها وخاصة في أوروبا الشرقية، الأمر الذي أدى إلى تدهور كبير في اقتصاد كوريا الشمالية وانخفاض مواردها المالية، سيما مع فرض عقوبات دولية عليها من قبل الدول الغربية ومجلس الأمن نتيجة سياساتها العسكرية، كل تلك العوامل دفعتها إلى السعي نحو تنويع مصادر دخلها بالاعتماد على ما متاح لديها من موارد وقدرات لتصنيع وإنتاج الأسلحة والصواريخ وبيعها إلى العديد من الدول في الشرق الأوسط وبعض مناطق القارة الأفريقية للحصول على العملة الصعبة وإدامة نظامها الاقتصادي<sup>(١٥)</sup>، كما ترى كوريا الشمالية بأن حيازتها للأسلحة النووية يمثل مظلة أمنية مهمة لحماية أمنها واقتصادها، فضلاً عن كونه وسيلة لابتزاز الدول الغربية واليابان وكوريا الجنوبية للحصول على مساعدات ومزايا اقتصادية<sup>(١٦)</sup>.

## ثالثاً: الدافع المعنوي

تعد مسألة الحصول على مكانة دولية أو إقليمية واحدة من أهم الدوافع الخاصة بحيازة الأسلحة النووية، فالسعي لحيازة تلك الأسلحة غالباً ما يرجع إلى رغبة الدولة في الاحتفاظ بمكانة دولية أو إقليمية تتمكن من خلالها تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والعسكرية<sup>(١٧)</sup>. وفي الوقت الذي تسعى فيه كوريا الشمالية للتغلب على الصعوبات الاقتصادية في البلاد وتعزيز الوحدة الداخلية محلياً، فهي ترغب في تحقيق مكانة إقليمية

ومواجهة تفوق جارتها كوريا الجنوبية التي تمتلك الاسلحة ذات التقنيات العالية التي تزودها بها الولايات المتحدة الامريكية، أي أنها تسعى إلى تحقيق قدر من التوازن الاستراتيجي في شبة الجزيرة الكورية وردع القوات الاجنبية المتواجدة فيها التي تشكل خطراً على النظام السياسي الكوري الشمالي<sup>(١٨)</sup>، وذلك الهاجس لم يفارق حكومة الزعيم الحالي "كيم جونج ايل"، والذي توارثه عن والده زعيم كوريا الشمالية السابق "كيم ايل سونغ"، وهو ما منحه مزيداً من القوة والشرعية في ظل التنافس والصراع القائم في إقليم شمال شرق آسيا، ويضاف إلى ذلك أن كوريا الشمالية ترى في حيازتها للسلاح النووي قوة دبلوماسية تساند نظامها السياسي، ويمكنها من خلاله ارغام المجتمع الدولي على اخذ مطالبها بنظر الاعتبار ومن ثم يؤدي الى قوة تفاوضية مع خصومها كالولايات المتحدة الامريكية واليابان وكوريا الجنوبية<sup>(١٩)</sup>.

## المبحث الثاني

### انعكاسات البرنامج النووي الكوري الشمالي على السياسة الخارجية لليابان

أن حيازة كوريا الشمالية للسلاح النووي عام ٢٠٠٥ واستمرارها بتطوير ترسانتها النووية والصاروخية أثار قلق اليابان وزاد من مخاوفها، مما دفعها نحو التحرك بثلاثة اتجاهات، الاول: تعزيز التحالفات الأمنية الإقليمية والدولية لاسيما التحالف الأمني الامريكي-الياباني وفقاً لمعاهدة التعاون والامن المتبادل لعام ١٩٦٠، والاتجاه الثاني: سعي اليابان الحثيث نحو تطوير قدراتها العسكرية الدفاعية وتأمين متطلبات امنها القومي ضد اي اعتداء خارجي، اما الاتجاه الثالث فيتمثل بسعي اليابان عبر سياستها الإقليمية

إلى حل الازمة النووية الكورية الشمالية بالوسائل السلمية (السياسية والاقتصادية) للحيلولة دون تصعيد الموقف بشكل قد يرتب توتراً للمنطقة ويهدد امنها واستقرارها، فهي تحرص على تجنب الدخول في حرب يكون الخاسر فيها جميع الأطراف<sup>(٢٠)</sup>.

### المطلب الاول: الانعكاسات السياسية-الامنية.

ترى السياسة الخارجية اليابانية بأن تطوير القدرات الدفاعية لمواجهة التهديد النووي لكوريا الشمالية غير كافي، لذا لجأت إلى اقامة مجموعة من التحالفات الاقليمية والدولية وعززت التعاون الامني متعدد الاطراف لفرض الامن والاستقرار في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. وتقسم تلك التحالفات الامنية إلى اقليمية واخرى دولية.

#### أولاً: التحالفات الامنية الاقليمية.

ارتبطت اليابان على الصعيد الآسيوي والاقليمي بعدد من التحالفات الأمنية من اجل تعزيز التعاون الامني ومواجهة التهديدات المتنوعة وعلى رأسها التهديد النووي لكوريا الشمالية وتتمثل اهم تلك التحالفات بما يلي:

١- **التحالف الياباني-الكوري الجنوبي:** تمكنت السياسة الخارجية اليابانية من ايجاد تنسيق وتعاون امني مع كوريا الجنوبية لضمان امن البلدين في ضوء تزايد التهديدات النووية والصاروخية لكوريا الشمالية، وكانت اول خطوة هو قيام اليابان بتقديم اعتذار رسمي في آب/اغسطس عام ١٩٩٤ لكوريا الجنوبية فيما يتعلق بالاحتلال الياباني لشبه الجزيرة الكورية في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، وعلى أثر ذلك اجريت لاحقاً العديد من الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين في البلدين للاتفاق على حل

الخلافات العالقة وتعزيز التعاون الأمني المشترك، ففي عام ١٩٩٩ اجريت تدريبات ومناورات مشتركة بين البلدين وتمكنت اليابان من تثبيت ثلاثة خطوط ساخنة لتحسين التعاون الامني والاستخباراتي بين البلدين، وتبع ذلك اتفاق اليابان وكوريا الجنوبية في كانون الثاني من العام ٢٠١١ على عقد اجتماعات منظمة على مستوى وزراء الدفاع بين البلدين للتباحث في الانشطة النووية لكوريا الشمالية، وفي حزيران/يونيو ٢٠١٢ وقع كلا الطرفين على اتفاقية (GSOMIA) الخاصة بتبادل المعلومات والتقنيات والخبرات العسكرية والتكنولوجية الحديثة، كما وقع الطرفان على مذكرة تفاهم في ٢٩ كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٤ تتعلق بتبادل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالانشطة النووية لكوريا الشمالية وعدت هذه الخطوة غاية الاهمية على صعيد مأسسة التحالف الامني بين البلدين<sup>(٢١)</sup>. وما تجدر الاشارة إليه هو أن الولايات المتحدة الامريكية قد أدت دوراً بارزاً في تخفيف حدة التوتر بين اليابان وكوريا الشمالية وساعدت بتعزيز التقارب والتعاون الأمني بينهما لمجابهة التهديدات النووية لكوريا الشمالية.

٢- التحالف الياباني-الاسترالي: عملت السياسة الخارجية اليابانية باتجاه توسيع تحالفاتها الامنية مع دول المنطقة ذات الاهتمامات المشتركة ومن ذلك اقامة تحالفاً امنياً استراتيجياً مع استراليا وبدأ هذا التحالف بالاتفاق على تحقيق التعاون والتنسيق الامني بين الطرفين ثم تجسد بالقيام بالمناورات العسكرية المشتركة والتدريبات الثنائية، وتبادل المعلومات بشأن التهديدات والانشطة النووية لكوريا الشمالية، ومكافحة الارهاب والقرصنة البحرية، والجرائم العابرة للحدود الوطنية. وقد تعزز التحالف الأمني بين اليابان واستراليا بشكل أكبر بتوقيع عدد من الاتفاقيات الامنية

المشتركة في اعوام (٢٠١٠ و ٢٠١٢ و ٢٠١٤) وجميعها جاءت نتيجة مخاوف البلدين من تصاعد التهديدات النووية لكورية الشمالية وتداعيات ذلك على امن واستقرار المنطقة، لذا اتفق البلدين على تعزيز تحالفهما الامني بتسهيل التعاون العسكري بينهما وتبادل امن المعلومات والتعاون في مجال تبادل الخبرات والمعدات العسكرية والتكنولوجية الحديثة، ولتنفيذ ذلك اتفق الطرفان في نيسان/ابريل ٢٠١٤ على تشكيل لجنة مشتركة لتنسيق المهام الامنية بينهما (٢٢).

٣- **التحالف الياباني-الهندي:** بدأ التعاون الامني بين اليابان والهند في آب/أغسطس ٢٠٠٧ على أثر صدور بيان مشترك بين البلدين تضمن التأكيد على القيم الدولية المشتركة والمصالح المتبادلة بين الطرفين، كما تناول البيان تعزيز التعاون الامني بين البلدين ومجابهة التهديدات النووية الكورية الشمالية باعتبارها تهدد السلم والأمن الدوليين، فضلاً عن التأكيد على التعاون في مجال منع تصدير وتهريب الاسلحة من وإلى كوريا الشمالية، وقد تجسد هذا التحالف بين البلدين في كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٥ عندما وقع البلدين على اتفاقية (GSOMIA) المتعلقة بشأن نقل التكنولوجيا الدفاعية لليابان وتبادل التقنيات والخبرات العسكرية بين البلدين، فضلاً عن التعاون في مجال الامن والاستخبارات بما يحقق الأمن والاستقرار الآسيوي والعالمى (٢٣).



## ٢- التحالفات الامنية الدولية.

ارتبطت اليابان بعدة تحالفات أمنية على الصعيد الدولي بهدف تأمين الاستقرار في محيطها الاقليمي وأبرز تلك التحالفات هي مع الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي.

١- التحالف الياباني-الامريكي: مرت عملية التحالف الامني بين اليابان والولايات المتحدة الامريكية بمراحل عدة بدأت بتوقيع معاهدة "سان فرانسيسكو" للسلام في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٥١ والتي انتهت حالة الحرب بين اليابان والولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه اعتبرت أول اتفاقية أمنية بين البلدين، إذ اقرت هذه الاتفاقية بوجود قوات عسكرية امريكية تعمل على صيانة الامن في منطقة الشرق الاقصى وتدافع عن اليابان وتأمين سيادته الإقليمية<sup>(٢٤)</sup>، وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٦٠ تم تطوير التحالف الامني بين البلدين بتوقيع معاهدة "التعاون والامن المتبادل" التي اعتبرت مكملة لمعاهدة ١٩٥١ واكثر شمولاً منها، إذ توسع التعاون بين البلدين ليشمل المحافظة على السلام والامن في منطقة الشرق الاقصى ككل وليس لليابان فحسب، وفي عام ١٩٧٦ تم تشكيل لجنة أمنية بين الطرفين لادارة وتنسيق مختلف المواقف والاحداث في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والتي تؤثر بصورة أو اخرى على امن اليابان<sup>(٢٥)</sup>. واستمر التعاون الامني بين البلدين بشكل اكثر وضوحاً، إذ اصدرت اليابان والولايات المتحدة البيان المشترك للتعاون الامني في عام ١٩٩٦ حددت بموجبه آليات جديدة للتعاون تتلائم مع الاوضاع الدولية الجديدة في اليابان والمنطقة، وفي أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٧ وقع الطرفان على وثيقة مبدأ التعاون الدفاعي الجديد، وفي ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤ اجاز البرلمان الياباني مشاريع القوانين المتعلقة بمبدأ

التعاون الدفاعي الياباني-الأمريكي، وعلى أثر ذلك وقع البلدان في تشرين الأول عام ٢٠٠٥ اتفاقاً استراتيجياً يقضي برفع الحظر الجزئي المفروض على نقل التكنولوجيا العسكرية إلى اليابان (٢٦).

كما توصلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠١٣، في العاصمة طوكيو، إلى اتفاقاً يقضي بإعادة تحديث التحالف الدفاعي بين البلدين، وتشجيع اليابان على إعادة تفسير دستورها بما يسمح لها بلعب دوراً أكبر في الدفاع عن مصالحها في شرق آسيا ومواجهة التهديدات المشتركة التي قد تطال مصالح البلدين في إقليم شمال شرق آسيا، جراء المخاوف الأمنية المتنامية بشأن تطورات البرنامج النووي لكوريا الشمالية، والأرهاب الدولي، والهجمات الالكترونية وغيرها من تهديدات القرن الواحد والعشرين، وقد ذكر وزير الدفاع الأمريكي آنذاك "تشاك هاجل" في مؤتمر صحفي عقب توقيع ذلك الاتفاق بين البلدين في العاصمة اليابانية طوكيو "أن هدف إعادة تحديث التحالف الدفاعي مع اليابان هو إيجاد تحالف أكثر توازناً وفعالية" (٢٧).

٢- التحالف الياباني-الاوروبي: بدأ التعاون والتنسيق الأمني بين اليابان والاتحاد الاوروبي بعد انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩١ على شكل تفاهات أمنية نظراً لوجود مشتركات بين الطرفين على صعيد الاقتصاد العالمي ومكافحة الارهاب وامن الطاقة والبيئة وغيرها، وقد تجسدت تلك التفاهات في التوصل إلى خطة عمل مشتركة بين اليابان ودول الاتحاد الاوروبي في كانون الاول/ديسمبر عام ٢٠٠١، إذ وقع الطرفان على مذكرات تفاهم حددت أكثر من مئة مجال للتعاون الثنائي وفي مقدمتها القضايا الامنية، ومواصلة المشاورات بشأن تطورات البرنامج النووي لكوريا الشمالية حيث تم

الاتفاق على التعاون والتنسيق في الجوانب الامنية والتعاون الاستخباراتي بين الطرفين. وترى اليابان بأن الاتحاد الاوروبي بما يمثله من ثقل سياسي واقتصادي على المستوى العالمي يستطيع المساهمة بتأمين مصادر الطاقة التي تحتاج إليها اليابان عبر المساهمة بتحقيق الامن والاستقرار الآسيوي، الامر الذي دفعها إلى تحقيق الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الاوروبي في عدد من المجالات الامنية والاقتصادية في قمة طوكيو عام ٢٠١٥، التي أكد فيها الطرفان على ضرورة تفعيل الحوار وتحقيق التعاون المتعلق بتعزيز جهود السلام والاستقرار، ونزع السلاح النووي لكوريا الشمالية، وتفعيل جهود المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب<sup>(٢٨)</sup>.

### المطلب الثاني: الانعكاسات العسكرية.

تعد السياسة الدفاعية لليابان حالة فريدة من نوعها، فهي الدولة الوحيدة التي نص دستورها الصادر عام ١٩٤٧ على نيبذ استخدام القوة العسكرية، واصبحت عقيدتها العسكرية منذ ذلك الحين تقوم على عدة مبادئ اهمها: الاعتماد بشكل كامل في حماية امنها على المظلة الامريكية، وعدم التدخل في النزاعات الدولية، وحظر امتلاك السلاح النووي أو السعي للحصول عليه، وعدم تجاوز الميزانية العسكرية الدفاعية لنسبة الـ (١٪) من حجم الناتج القومي للبلد، ومنع الدخول مع اي دولة في تعاون عسكري عدا الولايات المتحدة الامريكية<sup>(٢٩)</sup>.

إلا أنه مع انتهاء الحرب الباردة طرأ بعض التغيير في السياسة العسكرية لليابان نتيجة عدة عوامل منها: احداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وزيادة الضغوط الامريكية عليها لتحمل بعض الاعباء والمسؤوليات الامنية العالمية، وتساعد حجم الانفاق العسكري

للصين، وامتلاك كوريا الشمالية للسلاح النووي، الامر الذي فرض على اليابان اعادة تشكيل قوات الدفاع الذاتي اليابانية وتطوير قدراتها الدفاعية لتكون مهمتها الدفاع عن البلد وصد أي اعتداء خارجي محتمل على الاراضي اليابانية بالمساندة والتنسيق مع القوات الامريكية.

ونتيجة لتصاعد التهديدات النووية والصاروخية لكوريا الشمالية ضد الامن القومي الياباني وخصوصاً بعد التجارب الصاروخية الكورية الشمالية المتكررة التي خرقت الاجواء اليابانية في اعوام (١٩٩٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٢ و ٢٠١٦)، ادركت اليابان بضرورة الاستمرار بتطوير انظمة الدفاع الصاروخية لديها وبالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية، تحسباً لاي هجمات صاروخية حاملة للرؤوس النووية من كوريا الشمالية<sup>(٣٠)</sup>، سيما وأن الاخيرة قد هددت اليابان مراراً بأن اراضيها الحاضنة للقوات الامريكية ستكون أول اهدافها في حالة اي نزاع امريكي معها، الامر الذي يعني بالنسبة لليابان تهديد أمن الملاحة البحرية في البحار المحيطة بها، وعرقلة تأمين وصول امداداتها المستقرة من الطاقة، خاصة مع تزايد الطلب الصيني والهندي عليها<sup>(٣١)</sup>. وإنطلاقاً من هذه الدوافع، فقد إتجهت اليابان تدريجياً ومنذ إنتهاء الحرب الباردة، نحو إقتناء أحدث أنواع الاسلحة والمعدات الدفاعية، بالإعتماد على تكنولوجيا العسكرية الأمريكية، ففي عام ٢٠٠٤ تم تجهيز عدد من السفن اليابانية بمنظومة الصواريخ (SM-3)، ثم تبعها في عام ٢٠١٠ تجهيز عدد من وحدات الدفاع الجوي الياباني من قبل الولايات المتحدة الامريكية بصواريخ نوع باتريوت بهدف التمكن من مواجهة الصواريخ الباليستية لكوريا الشمالية، فضلاً عن امتلاك اليابان نحو (٤٩) من المفاعلات النووية وكميات كبيرة من البلوتونيوم وتقنية عالية الدقة، تمكنها بسهولة من امتلاك الأسلحة النووية المتطورة إذ ما تم ازالة القيود عنها<sup>(٣٢)</sup>. ووضحت

اليابان تمتلك قوة بحرية ودفاعية حديثة جداً في آسيا، وما يلفت النظر أن اليابان دائماً ما تؤكد عبر سياستها الخارجية على طمأنة جيرانها الآسيويين وخصوصاً كوريا الجنوبية والصين بأن تحديث قدراتها الدفاعية يأتي في سياق الدفاع عن الامن القومي الياباني وصد الهجمات النووية المحتملة لكوريا الشمالية وليس لاغراض عدوانية أو توسعية.

### المطلب الثالث: الانعكاسات الاقتصادية-التجارية

أدركت السياسة الخارجية اليابانية اهمية الوسائل الاقتصادية والتجارية كوسيلة فعالة في تحقيق اهدافها تجاه حل أزمة الملف النووي لكورية الشمالية، إذ تراوحت تلك الوسائل ما بين الترغيب والترهيب، أي أنها تقوم بتقديم العروض والمساعدات الاقتصادية والانسانية لكوريا الشمالية تارة، وتقوم بقطع تلك المساعدات تارة أخرى، وذلك بحسب استجابة الطرف الآخر (كوريا الشمالية) من عدمه للحلول الدبلوماسية.

#### أولاً: منح المساعدات الاقتصادية

تعد وسيلة منح المساعدات الاقتصادية واحدة من الوسائل التي انتهجتها اليابان في سياستها الخارجية في التعامل مع ملف التهديدات النووية لكوريا الشمالية وذلك بحكم امكانياتها الاقتصادية الكبيرة، مما جعل اليابان في طليعة الدول المانحة اقتصادياً في العالم<sup>(٣٣)</sup>، إذ قدر البنك الدولي حجم الاقتصاد الياباني عام ٢٠٢٠ بنحو (٥.٠٨١) تريليون دولار أمريكي<sup>(٣٤)</sup>. وقد التعلق بكوريا الشمالية فأن اليابان قدمت لها عروضاً اقتصادية تمثلت بتقديم الدعم المالي والاقتصادي لها وزيادة الاستثمارات ورفع العقوبات التجارية والمالية والدبلوماسية عنها إذا ما انتهت جميع انشطتها النووية تحت اشراف

دولي. وجاءت معظم تلك الوعود بمنح المساعدات الاقتصادية لكوريا الشمالية من خلال جولات المفاوضات الدولية المعنية بالملف النووي الكوري الشمالي<sup>(٣٥)</sup>. وما تجدر إليه الإشارة أن اليابان بالفعل قدمت مساعدات الطاقة ودعم المشاريع الاقتصادية لكوريا الشمالية للفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٤) لكنها بعد ذلك تراجعت بتقديم المساعدات نتيجة عدم جدية كوريا الشمالية بإيجاد حل لبرنامجها النووي<sup>(٣٦)</sup>.

### ثانياً: قطع المساعدات الاقتصادية

هناك من يعتقد بأن اليابان ترى في سلاح العقوبات الاقتصادية هو الوسيلة والاداة الأكثر فعالية وتأثيراً لوقف سياسات كوريا الشمالية المتعلقة بتعزيز ترسانتها النووية والصاروخية، وعلى الرغم من ضعف وتدني العلاقات الاقتصادية بين اليابان وكوريا الشمالية إلى ادنى مستوى لها منذ عام ٢٠٠٤، إلا أن اليابان غالباً ما تلجأ إلى سياسة قطع المساعدات وفرض وتطبيق عقوبات قاسية مع كل خرق أمني تقوم به كوريا الشمالية، فمع اجراء أول تجربة نووية قامت بها كوريا الشمالية في ٩ تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٠٦، قررت الحكومة اليابانية في عهد رئيس وزرائها الاسبق (شينزو آبي) تطبيق عقوبات صارمة شملت قطع المساعدات عن كوريا الشمالية وحظر جميع الواردات، ومنع دخول مواطنيها الاراضي اليابانية، ومنع جميع سفنها من دخول المياه الاقليمية اليابانية، فضلاً عن فرض اجراءات اخرى كقيود السفر ومنع تحويل اموال المواطنين الكوريين الشماليين المقيمين في اليابان رداً على الاستفزازات المتكررة لكوريا الشمالية والتي تتعلق بتجاربها النووية والصاروخية<sup>(٣٧)</sup>. ومما لا شك فيه أن كوريا الشمالية تمتلك بالفعل أسباباً للسعي من أجل تخفيف تلك القيود الخاصة التي تفرضها اليابان عليها، كونها تعاني من أزمة

اقتصادية خانقة، فهي تستमित من اجل تدفق العملة الصعبة إليها من الخارج عن طريق تحويل الأموال وتدفقها من الكوريين الشماليين الذين يعيشون في اليابان والذي هو مصدر مهم لها.

### المبحث الثالث

## مستقبل السياسة الخارجية اليابانية في ضل تحديات البرنامج النووي الكوري الشمالي

تتعدد الآراء والتوقعات حول المشاهد والتوجهات المستقبلية للسياسة الخارجية اليابانية في التعاطي مع ملف التهديدات النووية لكوريا الشمالية في ضوء استمرار واصرار الاخيرة على المضي قدماً في تطوير ترسانتها النووية واجراء المزيد من التجارب النووية والصاروخية والتي غالباً ما يتم اجراؤها في بحر اليابان والمنطقة الاقتصادية الخاصة باليابان. وعلى ذلك نحاول البحث في ثلاثة مشاهد مستقبلية متوقعة لمسارات السياسة الخارجية اليابانية تجاه الملف النووي لكوريا الشمالية.

### المطلب الاول: المشهد الايجابي لليابان تجاه البرنامج النووي الكوري الشمالي.

يفترض هذا المشهد حدوث تقارب إيجابي بين كل من اليابان وكوريا الشمالية في المستقبل، وترسيخ العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية بينهما، وذلك عبر تفعيل لغة الحوار والاعتماد على القنوات الدبلوماسية في حل القضايا العالقة بين البلدين، وعلى رأسها الملف النووي لكوريا الشمالية، وبرامج الصواريخ الباليستية، وملف المختطفين اليابانيين وغيرها من القضايا الاخرى، والوصول إلى حالة من التقارب والوفاق التام بين

الطرفين. ويستند هذا المشهد إلى مجموعة من الاعتبارات والمؤشرات العلمية وأبرزها يتمثل بما يلي:

**أولاً: الاعتبارات الاقتصادية.** نتيجة الضائقة الاقتصادية والمالية لكوريا الشمالية فأنها من المحتمل أن تدخل في مفاوضات جادة مع اليابان والالتزام بتفكيك برنامجها النووي بطريقة تدريجية مقابل تقديم ضمانات عملية من قبل اليابان وحلفائها تتضمن مجموعة من الحوافز والمساعدات الاقتصادية ومساعدات الطاقة لكوريا الشمالية ورفع جميع العقوبات الدولية المالية والتجارية المفروضة عليها والمساعدة على دمجها في المجتمع الدولي (٣٨).

**ثانياً: الاعتبارات الجغرافية.** تعد اعتبارات التقارب الجغرافي واحدة من الامور الحاسمة في تحديد مسارات السياسة الخارجية اليابانية في آسيا والمحيط الهادئ، إذ تسعى اليابان إلى تحقيق الاستقرار في محيطها الاقليمي ورفع مستوى التنمية الاقتصادية فيها من خلال تطبيع العلاقات مع جميع الدول المجاورة لها ولاسيما في شبه الجزيرة الكورية ذات التأثير المباشر على الأمن القومي الياباني، لذا من المرجح أن يحصل تفاهم أمني بين اليابان وكوريا الشمالية يسهم في ازدهار المنطقة اقتصادياً.

**ثالثاً: الاعتبارات الامنية.** تسعى اليابان إلى إقامة نظام أمني إقليمي متكامل متعدد الاطراف مع جميع دول المنطقة في شمال شرق آسيا، لتحقيق الاستقرار الذي هو ضروري لديمومة انطلاقها الاقتصادية ولمواجهة التهديدات الامنية والارهابية المتصاعدة التي تجتاح دول العالم، ولتحقيق ذلك فإنه من المرجح أن تصل اليابان إلى تفاهمات أمنية مشتركة مع كوريا الشمالية لحل جميع الملفات العالقة وفي مقدمتها ملف التسلح النووي (٣٩).



**المطلب الثاني: المشهد السلبي لليابان تجاه البرنامج النووي الكوري الشمالي**

يفترض هذا المشهد تصاعد وتيرة التوتر والاحتكاكات بين اليابان وكوريا الشمالية نتيجة رغبة الاخيرة واصرارها على تحديث ترسانتها النووية والصاروخية، الامر الذي ينذر بمرحلة من الصدام العسكري المسلح والذي لا يقتصر على الطرفين فقط، وإنما تدخل فيه اطراف إقليمية ودولية كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وكوريا الجنوبية نتيجة تشابك خيوط الازمة النووية لكوريا الشمالية، وفي حالة نشوب الصراع المسلح بين اطراف الازمة فأن نتائجه غير متوقعة وغير محتملة، فهي مفتوحة على كل الاحتمالات في ظل ماتملكه اليابان وكوريا الشمالية وحلفائهما من قدرات نووية وصاروخية وتكنولوجية عسكرية حديثة. ويستند هذا المشهد إلى مجموعة من العوامل والمؤشرات وهي كالتالي:

#### أولاً: عامل الثقة المتبادلة

أن انعدام الثقة المتبادلة بين اليابان وكوريا الشمالية، وسيادة حالة من الشك والتوتر وعدم التفاهم، فضلاً عن غياب الآليات العملية المحكمة بين الطرفين كلها تعد من المؤشرات الاولية لصعوبة استمرار المفاوضات في تسوية ازمة البرنامج النووي لكوريا الشمالية، يضاف إلى ذلك الاختلاف الشديد في مجالات الثقافة والاقتصاد والسياسة والايديولوجية بين البلدين ورغبة كل منهما بزيادة عوامل التنافس فيما بينهما للوصول إلى وضعية القوى الكبرى، الامر الذي يقودهما نحو الاستمرار في توسيع ترسانتهما العسكرية ودخولهما في سباق تسلح مما سيسهم في توتر العلاقات وتوقف المفاوضات بين الطرفين<sup>(٤٠)</sup>.

## ثانياً: عامل التاريخ

يعد عامل التاريخ من العوامل المؤثرة والحاسمة في تراجع المفاوضات النووية بين اليابان وكوريا الشمالية، إذ إن ذكريات الاستعمار الياباني لشبه الجزيرة الكورية للفترة من (١٩١٠-١٩٤٥) وما رافقها من جرائم ضد الانسانية لاتزال مهيمنة على مخيلة الكوريين، ولا يمكن إنهاء وحسم ذاكرة التاريخ بسهولة، الامر الذي يعرقل عملية سير المفاوضات بين البلدين، فالنسبة للكوريين الشماليين لا يمكنهم تقبل ولادة امبراطورية يابانية متسلحة وقوية جداً في مقابل دولتهم المنزوعة السلاح وذلك على ضوء التجربة التاريخية للاستعمار الياباني<sup>(٤١)</sup>.

## ثالثاً: العامل السياسي

تمتاز المواقف والتصريحات السياسية المعلنة بين اليابان وكوريا الشمالية حول أزمة البرنامج النووي بالتشنج وعدم الوضوح، ويعد ذلك واحد من الامور التي تعرقل سير المفاوضات بين البلدين، إذ غالباً ما يتبنى الجانبان مواقف سياسية متشعبة، فمثلاً أعلنت كوريا الشمالية في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٦ بانها ستوقف تحقيقاتها بشأن المختطفين اليابانيين، وستستمر في سياستها الدفاعية المبنية على تطوير قدراتها النووية والصاروخية، وفي المقابل صرح رئيس الوزراء الياباني (شينزو آبي) بان كوريا الشمالية ستدفع الثمن غالباً نتيجة عدم التزامها بقواعد السلم والمواثيق الدولية. فضلاً عن عشرات التصريحات السياسية الاخرى لكبار مسؤولي البلدين حول ضرورة الاستمرار بتطوير وتحديث امكانياتهم العسكرية والتي تجعل من امكانية استمرار المفاوضات امراً صعباً

للغاية. بل أن ذلك يدفع باتجاه خطر سباق التسلح وربما يقود إلى اندلاع الصراع المسلح لاحقاً<sup>(٤٢)</sup>.

### المطلب الثالث: مشهد الشراكة والتعاون لتسوية البرنامج النووي الكوري الشمالي

وهو المشهد الذي يفترض أن ترتقي العلاقات اليابانية-الكورية الشمالية إلى حد التقارب والتعاون الاستراتيجي ونبذ المواجهة العسكرية بين البلدين انطلاقاً من وجود مصالح مشتركة بينهما، وتتعلق تصورات هذا المشهد من أن المفاوضات النووية ستستمر بين البلدين وستحقق تسوية واقعية لازمة البرنامج النووي وذلك من خلال الاعتراف الضمني لليابان بكوريا الشمالية بوصفها دولة نووية بحكم الامر الواقع، شريطة أن تكون هناك ضمانات أمنية متبادلة بين البلدين كتوقيع معاهدة تتضمن عدم اعتداء، أو الاتفاق على إيجاد تعاون أمني وثيق بينهما. ويدعم تصورات هذا المشهد بأن كل من اليابان وكوريا الشمالية بينهما توترات وخلافات جوهرية ويقابل ذلك وجود مصالح مشتركة، أي أن كل من الطرفين قادر على الاضرار بأمن ومصالح الطرف الاخر، وبالوقت نفسه هناك مصالح مشتركة بينهما قادرة على إيجاد ارضية مشتركة للتعاون والتنسيق بين الطرفين وحل جميع القضايا العالقة بينهما<sup>(٤٣)</sup>.

إلا أن هذا المشهد هو الاقل واقعية نتيجة ارتباط قضية الملف النووي الكوري الشمالي بمصالح القوى الاقليمية والدولية التي لها رؤى وتصورات مغايرة للرؤية اليابانية والتي قد تعرقل اي تقارب ياباني-كوري شمالي لما فيه من اضرار بمصالحها الاستراتيجية، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية التي يرى البعض إنها تسعى إلى تعظيم خطر السلاح النووي الكوري الشمالي على حليفها اليابان وكوريا الجنوبية بهدف إبقائهما

حبيسين الاعتمادية الدائمة على المظلة الامنية الامريكية بما يعزز من علاقات التحالف معها، وإبقاء قواعدها وقواتها العسكرية في منطقة شمال شرق آسيا بصورة دائمة (٤٤).

### الخاتمة والاستنتاجات:

أن قيام كوريا الشمالية باجراء عدد من التجارب النووية ما بين عامي (٢٠٠٦-٢٠١٧) واستمرارها في تطوير تكنولوجيا الصواريخ الباليستية المتوسطة والبعيدة المدى، اثار حفيظة اليابان وزاد من مشاعر القلق والخوف لديها، إذ ان اصرار كوريا الشمالية على تطوير برامجها الصاروخية والنووية مثل تحدياً كبيراً للسياسة الخارجية اليابانية، واثر على طبيعة التفاعلات الاقليمية لمنطقة شمال شرق آسيا، الامر الذي دفع اليابان إلى العمل بقوة مع حلفائها لتحجيم القدرات النووية والصاروخية المتصاعدة لكوريا الشمالية لجعل شبة الجزيرة الكورية خالية من الاسلحة النووية وازالة اسباب التوتر في هذه المنطقة الحيوية من العالم، وقد شكلت عملية مواجهة أزمة البرنامج النووي لكوريا الشمالية أولوية قصوى في السياسة الإقليمية لليابان، كونها دولة ذات امكانيات اقتصادية كبيرة وتعتمد مصالحها الحيوية على استقرار النظامين الاقليمي والعالمي.

وتوصل الباحث في دراسته لموضوع البرنامج النووي لكوريا الشمالية وانعكاساته على السياسة الخارجية اليابانية إلى جملة من الاستنتاجات تتمثل بما يلي:  
 أولاً: يشكل البرنامج النووي لكوريا الشمالية تهديداً مباشراً للامن القومي الياباني نتيجة العداء التاريخي بين البلدين واختلاف المصالح والايديولوجية واختلاف تحالفات البلدين الخارجية.

ثانياً: تحرص كوريا الشمالية على تطوير قدراتها النووية والصاروخية للحفاظ على التفوق العسكري النوعي على المستوى الاقليمي، وتحقيق قوة رادعة لمجابهة التحديات والضغوط الاقليمية والدولية المعادية لنظامها السياسي والاقتصادي.

ثالثاً: امتلاك كوريا للسلح النووي والصاروخي دفع الاطراف الاقليمية وعلى رأسها اليابان إلى حيازة أحدث انواع الاسلحة الدفاعية ومنها قدرات صاروخية تمكنها من الوصول إلى العمق الاستراتيجي لكوريا الشمالية.

رابعاً: اصرار كوريا الشمالية على تطوير قدراتها النووية والصاروخية نتج عنه تظافر الجهود الدولية لاسيما الامريكية واليابانية والكورية الجنوبية لمواصلة الضغط على النظام الكوري الشمالي عبر فرض العقوبات الاقتصادية عليه سواء الاحادية أو من مجلس الأمن من اجل تضيق الخناق عليه للحد من استمرار تجاربه النووية ودفعه نحو قبول اجراء المفاوضات لتسوية برنامجه النووي.

خامساً: تطور البرنامج النووي لكوريا الشمالية دفع اليابان إلى تبني سياسة خارجية قائمة على ضبط النفس وتجنب المواجهة مع كوريا الشمالية لادراكها مدى خطورة القدرات العسكرية النووية والصاروخية والبايولوجية لكوريا الشمالية إذا ما حدث المواجهة بينهما. سادساً: اعتمدت السياسة الخارجية اليابانية في مواجهة التهديدات النووية لكوريا الشمالية على إقامة تحالفات أمنية دولية وإقليمية متعددة الاطراف هدفها احتواء تلك التهديدات والضغط باتجاه إيجاد تسوية شاملة لأزمة البرنامج النووي لكوريا الشمالية.

\* E-mail: ismaeel.d@uodiyala.edu.iq

١. طويل نسيمه، المثلثاتية الاستراتيجية في منطقة شمال شرق آسيا، الطبعة الاولى، المركز الديمقراطي العربي للنشر، برلين، ٢٠١٧، ص ٨٥.

٢. للمزيد ينظر: آمال بنت احمد بن صويلح، البرنامج النووي لكوريا الشمالية تحد كبير تواجه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مجلة العلوم السياسية، العدد (٥٢)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص ١٣ و ١٩.

٣. سهيلية سماح، قدرات كوريا الشمالية في مجال الاسلحة النووية: دراسة تحليلية الواقع والرهانات، المركز الديمقراطي العربي، متاح على الرابط الالكتروني: <https://democraticac.de/?p=44548> تاريخ الزيارة (٢٠٢٢/٧/٤).

٤. هاني فؤاد الفراش، هل تستطيع كوريا الشمالية تنفيذ تهديداتها للولايات المتحدة، تقرير متاح على الرابط الالكتروني:

[http://www.alhurra.com/a/is-north-korea-able-to-attack-](http://www.alhurra.com/a/is-north-korea-able-to-attack-the-us/221597.html)

[the-us/221597.html](http://www.alhurra.com/a/is-north-korea-able-to-attack-the-us/221597.html) تاريخ الزيارة (٢٠٢٢/٧/٦)

٥. عُقدت ستة جولات من المحادثات السادسة لحل أزمة البرنامج النووي الكوري الشمالية وهي على النحو التالي: ١- الجولة الاولى عقدت من ٢٧-٢٩ آب/اغسطس ٢٠٠٣ ولم تسفر عن نتائج سوى التاكيد على استمرار الحوار. ٢- الجولة الثانية عُقدت من ٢٥-٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤ ولم تحقق النتائج المرجوة سوى تحديد موعد لعقد جولة الثالثة. ٣- الجولة الثالثة عُقدت من ٢٣-٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ ولم تتوافق الاطراف بسبب انعدام الثقة وعدم وجود ضمانات امريكية لكوريا الشمالية، ٤- الجولة الرابعة

انطلقت على مرحلتين هما: المرحلة الاولى جرت ما بين ٢٦ تموز/يوليو إلى ٧ آب/اغسطس ٢٠٠٥، والمرحلة الثانية من ١٣-١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ولم تسفر عن نتائج بسبب اصرار كوريا الشمالية على الحصول على مساعدات الطاقة قبل تفكيك برنامجها النووي. ٥- الجولة الخامسة وعُقدت على ثلاثة مراحل وهي: المرحلة الاولى جرت ما بين ٩-١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، والمرحلة الثانية ما بين ١٨-٢٢ كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٦، والجولة الثالثة ما بين ٨-١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧. وفي جميع مراحل الجولة الخامسة كانت هناك اتهامات متبادلة بين الطرفين الامريكي والكوري الشمالي حول عدم الالتزام، مما دفع كوريا الشمالية اجراء أول تجاربها النووية.

٦- الجولة السادسة جرت على مرحلتين هما: المرحلة الاولى عقدت ما بين ١٩-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٧، والمرحلة الثانية عقدت ما بين ٢٧-٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وضلت المحادثات تراوح دون تحقيق تقدم ملموس، بسبب انعدام الثقة بين الاطراف. للمزيد من التفاصيل ينظر: علي غسان سامي، السياسة الخارجية اليابانية تجاه كوريا الشمالية: البرنامج النووي الكوري الشمالي "دراسة حالة"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٧، ص ٦٣-٦٤. و صحيفة الشعب على الموقع الالكتروني:

<http://arabic.people.com.cn/31660/3694455.html>

تاريخ الزيارة (٢٠٢٢/٧/٩)

٦. علي العبد الله، كوريا الشمالية وامريكا: مسارات الازمة وتداعياتها الاقليمية والدولية،

متاح على الموقع الالكتروني:

<https://studies.aljazeera.net/en/node/4196>

تاريخ الزيارة (٢٠٢٢/٧/٩)

٧. علي العبد الله، مصدر سبق ذكره.

٨. مهند عبد الله عبد الرحمن علي الرشيد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه كوريا

الشمالية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة

النهرين، ٢٠١٥، ص ١٣٢.

٩. تلا عاصم فائق، التسلح الاستراتيجي لكوريا الشمالية بعد عام ٢٠٠١، مجلة كلية

التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية، العدد (٣٨)، جامعة بابل، ٢٠١٨،

ص ٦٦٧.

١٠. مهند عبد الله عبد الرحمن علي الرشيد، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥.

١١. شانون ن. كايل، الجزاءات الدولية التي فرضت على كوريا الشمالية لانتهاكها عدم

الانتشار: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، ترجمة (عمر سعيد الايوبي، امين

سعيد الايوبي)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٨،

ص ٤٠٢.

١٢. المصدر نفسه، ص ٤٠٢.

١٣. المصدر نفسه، ص ٤٠٢.

١٤. آمال بنت احمد بن صويلح، مصدر سبق ذكره، ص ٢-٣.

١٥. المصدر نفسه، ص ٣.



١٦. علي محمد حسين العامري، تداعيات الانتشار النووي في آسيا (كوريا الشمالية انموذجاً)، المجلة السياسية والدولية، العدد (١٨)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١١، ص ١٨١.
١٧. د. رقيب محمد جاسم، مستويات حيازة الاسلحة النووية ودوافعها، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، المجلد (١٣)، العدد ٣٩، ٢٠١٩، ص ١١٠.
١٨. د. نادية عباس فاضل فضلي، التطورات السياسية في كوريا الشمالية بعد مجيء الرئيس دونالد ترامب للسلطة عام ٢٠١٧، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (٤٤)، ايلول ٢٠٢٠، ص ٢٢٥. وساندي ادوارد، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه البرنامج النووي لكوريا الشمالية من "١٩٩٣-٢٠١٦"، المركز الديمقراطي العربي، متاح على الرابط الالكتروني: <https://democraticac.de/?p=35772> تاريخ الزيارة (٢٠٢٢/٧/١٢)
١٩. علي محمد حسين العامري، مصدر سيف ذكره، ص ١٨١-١٨٣.
٢٠. ساندي ادوارد، مصدر سبق ذكره، متاح على الرابط: <https://democraticac.de/?p=35772> تاريخ الزيارة (٢٠٢٢/٧/١٢)
٢١. دلال غسان خير الدين، محددات السياسة الخارجية اليابانية، الطبعة الاولى، دار الرؤية للتوزيع والنشر، عمان، ٢٠١٣، ص ١٠٩.
٢٢. علي غسان سامي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٦.
٢٣. المصدر نفسه، ص ١١٧-١١٨.

٢٤. كاظم هيلان محسن، معاهدة الامن والتعاون المشترك بين الولايات المتحدة واليابان: دراسات تاريخية في ضوء وثائق الخارجية الامريكية ١٩٥٧-١٩٦٠، مجلة دراسات تاريخية، العدد (٢٠)، جامعة البصرة، ٢٠١١، ص ١.
٢٥. فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٨٢.
٢٦. باهر مردان، العلاقات الصينية - اليابانية بين المتغيرات السياسية والثوابت الاقتصادية، مجلة دراسات دولية، العدد (٥٧)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص ٢٠٦.
٢٧. نقلاً عن وكالة رويترز، اتفاق بين أمريكا واليابان على تحديث تحالفهما لمواجهة تهديدات القرن، متاح على الموقع الالكتروني: (٢٠١٨/١٢/١٧) <https://ara.reuters.com> تاريخ الزيارة (٢٠٢٢/٧/٢٢)
٢٨. علي غسان سامي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.
٢٩. يونس مؤيد يونس مصطفى، ادوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، الطبعة الاولى، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص ٩٦.
٣٠. صواريخ كوريا الشمالية تهز ثقة اليابان بأمريكا، تقرير متاح على موقع الجزيرة نت، على الرابط الالكتروني:
- <https://www.aljazeera.net/news/presstour/2017/8/31>
- تاريخ الزيارة (٢٠٢٢/٧/٢٢)
٣١. علي غسان سامي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧-٢٨.

٣٢. اسماعيل ذياب خليل، السياسة الخارجية الامريكية تجاه شرق آسيا وأثرها في التوازنات الاقليمية، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص ٢٧.
٣٣. د.صلاح خلف مشاي، مشتاق طالب حسين، السياسة الاقتصادية لليابان تجاه دول جنوب شرق آسيا (١٩٥١-١٩٦٨)، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، العدد (٣١)، جامعة بابل، ٢٠١١، ص ٤٦٩.
٣٤. موسى مهدي، استراتيجيات ما بعد كورونا .. تحالف بين الهند واليابان لمحاصرة التتین الصيني، مقالة منشورة على صحيفة العربي الجديد على الموقع الالكتروني: <https://www.alaraby.co.uk> تاريخ الزيارة (٦/٩/٢٠٢٢).
٣٥. آمال بنت احمد بن صويلح، مصدر سبق ذكره، ص ٨.
٣٦. علي غسان سامي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣.
٣٧. تلا عاصم فائق، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧٣.
٣٨. للمزيد ينظر: علي محمد حسين العامري، مصدر سبق ذكره، ص ٩.
٣٩. رفل هاشم محمد، دور الصين في التوازنات الإقليمية مرحلة ما بعد الحرب الباردة "نموذج جنوب وجنوب شرق وشرق آسيا"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٢، ص ١٧٤-١٧٥.
٤٠. سنجانا جوشي، المناخ الامني في شرق آسيا، دراسات عالمية، العدد (١٠)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٤، ص ١٠.
٤١. علي غسان سامي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦١-١٦٢.
٤٢. سنجانا جوشي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١-٢٢.

٤٣. نظير محمود أمين، التنافس الصيني-الأمريكي في آسيا، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (٢)، العدد (٧)، جامعة كركوك، ٢٠١٣، ص ١٦٩.
٤٤. علي محمد حسين العامري، مصدر سبق ذكره، ص ٩.